جامعة الأزهر
كلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية
كلية معتمدة من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم

أحاديثُ مُضَاعفةِ الأجرِ في الصَّلاةِ التي يُستاكُ لها

(دراسة نقدية)

إعداد

د. صالح بن عبد الله آل ناصر عسيري

الأستاذ المشارك بكلية الحديث الشريف – قسم السنة ومصادرها – الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

مجلة كلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية العدد الثالث والأربعون، لعام ١٤٤٥هـ- يونيو ٢٠٢٤م والمودعة بدار الكتب تحت رقم ٢٠٢٤/٦١٥٧ والترقيم الدولي الطباعي I.S.S.N ٢٩٧٤-٤٦٦٠ و The Online ISSN ٢٩٧٤-٤٦٧٩

أحاديثُ مُضَاعفة الأجرِ في الصَّلاة التي يُسْتَاكُ لهَا (دراسة نقدية)

صالح بن عبد الله آل ناصر عسيري
قسم السنة ومصادرها - كلية الحديث الشريف - الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - السعودية
البريد الإلكتروني : ALKAMIS١٣٩٠@ICLOUD.COM

ملخص البحث:

هذا البحث عبارة عن دراسة نقدية لـــ (أحاديث مضاعفة الأجر في الصلاة التي يُستاك لها)، والكلام على عللها، وبيان ما في ألفاظها من اختلاف، وقد وقفت على سبعة أحاديث، فقمت بتخريج هذه الأحاديث، ودراستها حديثيًا، والحكم عليها، وكان منهجي في البحث: منهج استقرائي، ثم تحليلي فنقدي، وذلك من خلال جمع أحاديث الباب، ودراستها دراسة علمية، وقد خرجت بنتيجة بعد دراسة تلك الأحاديث، وهي عدم صحة شيء من تلك الأحاديث، وأنها دائرة بين الوضع والنكارة، وأنها لا تتقوى بمجموعها؛ لشدة ضعفها.

الكلمات المفتاحية: أحاديث، مضاعفة، الأجر، يُستاك.

A critical study of Aḥādīth about doubling up the reward for the prayer which Siwak (Tooth-stick) is used prior to performing it

Ṣāliḥ bin ʻAbdullāh Āl Nāṣir ʻAsīri

Department of Sunnite Jurisprudence and its Sources - At the College of Noble Hadith - At the Islamic University of Madinah - Saudi Arabia.

Email: ALKAMIS١٣٩٠@ICLOUD.COM.

ABSTRACT

This research is a critical study of (Aḥādīth about doubling up the reward for the prayer which Siwak (Tooth-stick) is used prior to performing it), examining their defects, and explaining the differences in their wording. Meanwhile, I came across six Aḥādīth, so I extracted and studied them based on the science of ḥādīth and assessed them. However, my methodology in the research was: An inductive approach, then analytical, then critical, through collecting the Aḥādīth of the chapter, and studying them scientifically, and I came out with a result after studying those Aḥādīth, which is that none of those Aḥādīth are authentic, and that they revolve around fabrication and abnegation, and that they are not strengthened by their collection; Due to their extreme weakness.

Keywords: Aḥādīth, Doubling up, Reward, Siwak (Tooth-stick) Is used.

مقدمة

الحمد لله حمدًا يليق بجلال وجهه، وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على رسوله وخليله، وخِيرته من خلقه، وأمينه على وحيه، وبعد:

فمن مناهج المحدثين أنْهم يفردون جزءًا أو رواية، أو بعض الروايات بالتصنيف، ويدرسونها دراسة نقدية، ثم يحكمون عليها وفق قواعد علم الحديث، ومن باب التشبه بهم، جاء هذا البحث بعنوان: (أحاديث مضاعفة الأجر في الصلاة التي يُستاك لها، دراسة نقدية)، وتكمن أهمية الموضوع في أنَّه يتعلق بأمر تعبدي، والقاعدة: أنَّ العبادات مبناها على الشرع والاتباع، لا على الهوى والابتداع(١)، فما كان على جهة القُربة تَوَقَّفَ على التوقيف(٢)، والأصل في العبادات أنها محمولة على التوقيف، قال الماوردي: "وأمَّا ما دليله التوقيف الذي لا مدخل فيه لبداية العقول كالعبادات؛ فمحمول على التوقيف من الله تعالى إلى ملائكته، ومن الملائكة إلى الرسول، ومن الرسول إلى أمته"(٣).

أهداف البحث:

١- البحثُ يتعلق بأمر تعبدي، ومُضاعفة الأجرِ متوقفٌ على ثبوت الخبر.

٢- أنَّ البحث يهدف إلى جمع الأحاديث الواردة في مضاعفة الأجر في الصلاة التي يُستاك لها، مع بيان درجة تلك الأحاديث صحة وضعفًا.

٣- يهدف البحث إلى جمع ما تفرق وتناثر من أحكام وأقوال لأهل العلم حول تلك الأحاديث.

٤- الإسهام في الذَّبِ عن سنة النبيّ ﷺ ببيان معلولها من سالمها، وضعيفها من صحيحها.

---

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٨٠/١).
(٢) انظر: المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين (٢١٥/١).
(٣) أعلام النبوة للماوردي (ص٤٨).

مُشكلة البحث:

تصحيح بعض المتأخرين لبعض ألفاظ المضاعفة من تلك الأحاديث، وينبني على ذلك الأسئلة التالية:

س١: هل لهذا التصحيح حظٌ من النظر من حيث الصناعة الحديثية.

س٢: هل عارض هذا التصحيح أحدٌ من النقاد، فحكم على أحاديث الباب بعدم الصحة.

س٣: هل تعدد مخارج اللفظ الذي صُحِّحَ، وكثرة طرقه مما تقويه إن ثبت ضعفه، فترقيه إلى درجة الحسن لغيره ؟.

س٤: وهل مثل هذه الأحاديث - في حالة القول بضعفها- مما يُعمل بها؛ إذ هي داخلة في باب فضائل الأعمال ؟.

حدود البحث:

هذا البحث يختص بجمع الأحاديث التي وردت في مُضاعفة الأجر في الصلاة التي يُستاك لها، أو ما يدلُّ على أجر المضاعفة، ثم القيام بدراسة طرقها، وبيان الحكم عليها.

الدراسات السابقة:

لم أقف على من أفرد هذا البحث، وذلك من خلال بحثي في قواعد البيانات ومنصات البحث العلمية، إلا أنَّ المحدثين اعتنوا بتدوين أحاديث السواك، وأفردوا لها مصنفات، وضمنوا أبوابها فضائل السواك؛ لكن الغالب الأعم على تلك المصنفات عدم الحكم على أحاديثها، وذلك لسببين:

الأول: أنَّهم يوردون تلك الأحاديث بأسانيدها، ومن أسند فقد أحال.

والثاني: أنَّهم يحرصون على جمع كلِّ ما في الباب، وقد يكون فيه الضعيف، والواهي؛ بل والموضوع.

وكان من أبرز تلك المصنفات التي صنفت:

١- الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان ابن شاهين، (ت٣٨٥هـ)، وقد عقد بابًا في كتابه بعنوان: (باب فضل السواك)، ويتقاطع بحثي معه في حديث واحد فقط، وهو حديث حسان بن عطية، ولم يحكم المصنف على الحديث، وأمَّا محقق الكتاب فعلق على الحديث في أقل من سطرين، ولم يحرر الاختلاف فيه على الأوزاعي.

٢- فضل السواك، لأبي نُعيم **أحمد بن عبد الله بن أحمد** الأصبهاني، (ت٤٣٠هـ)، والذي يظهر أنَّ الكتاب في عِداد المفقود، وقد سألت عنه في قسم المخطوطات في المسجد النبوي، وفي الجامعة الإسلامية، وفي مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة، وبحثت عنه في بعض القنوات التي اعتنت بالمخطوطات الحديثية؛ فلم أقف له على أثر، وكان العزو إليه بواسطة.

٣- السواك وما أشبه ذاك[1]، لأبي شامة عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي، (ت٦٦٥هـ)، تحقيق: أحمد العيسوي، وإبراهيم محمد، ويتقاطع بحثي معه في حديث واحد فقط، وهو حديث عائشة رضي الله عنها، ومحققا الكتاب حكما على الحديث بأنَّه ضعيف، والصواب: أنَّه ضعيف جدًا كما سيأتي بيان ذلك في موضعه.

٤- تحفة السلاك في فضل السواك، لأبي العباس أحمد بن محمد بن سليمان القاهري الزاهد، (ت٨١٩هـ)، والكتاب لا يزال مخطوطًا، وتوجد نسخة منه في قسم المخطوطات في مكتبة المسجد النبوي، برقم: (٤٥/٨٠).

٥- بشرى المستاك بفضيلة السواك، لأبي الحسن بن محمد البكري الصديقي، (ت٩٥٢هـ)، دراسة وتحقيق: د. نورة بنت فهد العيد، وقد استفتح المصنفُ كتابه بقوله: ذكرت فيه أربعين حديثًا، يُعمل بها وبمثلها في فضائل الأعمال...

---

(١) وفي نسخة مكتبة برلين بألمانيا جاء تسميته بـــــ (كتاب في أحكام السواك وفضائله)، وتوجد نسخة مصورة منه في مكتبة أ.د. محمد بن تركي التركي، وقد قام بنشرها على قناته: مخطوطات حديثية، فجزاه الله خيرًا.

ويتقاطع بحثي معه في حديث واحد فقط، وهو حديث عائشة رضي الله عنها، وقد قال المصنف عقب إخراج حديثها رضي الله عنها: أخرجه أحمد، والحاكم، ولم يُتعقب؛ فهو حديث صحيح ! وأمَّا محققة الكتاب فحكمت على الحديث بأنَّه ضعيف، والصواب: أنَّه ضعيف جدًا كما سيأتي بيان ذلك في موضعه.

٦- تحفة النُّساك في فضل السواك، لعبد الغني الغنيم الميداني الدمشقي، (ت١٢٩٨هـ)، وقد اعتنى به: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله.

قال المصنف بعد أنْ أورد حديث: «لَوْلاَ أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ مَعَ كُلِّ صَلاَةٍ»، قال: ويقوي السنة أيضًا: أنَّ كلَّ صلاة به تَفْضُلُ سبعينَ صلاةً بدونه، واقتصر المحقق على قوله: وإسناده غير قوي كما قاله البيهقي.

٧- مُضاعفة الأجور في السنة النبوية دراسة موضوعية، للباحث: محمد خالد عبد الحي كُلاَّب، وهي عبارة عن رسالة دكتوراة من كلية أصول الدين في الجامعة الإسلامية بغزة، وقد خلت رسالة الباحث من أحاديث مضاعفة أجر الصلاة التي يُستاك لها، وقد ذكر في منهج بحثه: أنَّه يجمع الأحاديث المقبولة- الصحيحة والحسنة- وأحيانًا نادرة يورد بعض الأحاديث والآثار التي لا تخلوا من ضعف يسير على سبيل الاستئناس؛ فلعلَّ الباحث - وفقه الله- لم يثبت عنده حديث منها، ولذا أعرض عن إيراد شيء منها.

منهج البحث:

اتَّبعتُ في أحاديث الدراسة عِدَّةِ مناهج: المنهج الاستقرائي، ثم المنهج التحليلي، ثم المنهج النقدي، والمتمثل في استقصاء وسبر أحاديث الموضوع، ثم دراستها دراسة نقدية ليتميز صحيحها من سقيمها.

إجراءات البحث:

١- عُنيت بجمع الأحاديث التي ورد فيها التصريح بالمضاعفة، أو ما يدلُّ عليها؛ كأفضل، أو أحب، أو تعدل.

٢- عند تعدد مصادر التخريج، فإني أنقل متن الحديث من أعلى المصادر، وأجعله أصلاً.

٣- رتبت أحاديث الدراسة بحسب عدد أجر المضاعفة من الأقل إلى الأعلى.

٤- أُخرج الحديث على المتابعات التامة فالقاصرة.

٥- أترجم للرواة الذين لهم أثر في الحكم على الحديث فقط.

٦- اهتم بدراسة الاختلاف على الرواة متى وجِدَ، مع بيان المحفوظ عن الراوي

المختلف عنه.

٧- أنقل ما أقف عليه من أحكام الأئمة على الأحاديث، وأتعقب ما يُحتاج إلى تعقبٍ.

٨- ذيَّلتُ مادة هذا البحث بفهرس للمصادر والمراجع.

خطة البحث:

جاء البحث في مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وثبت للمصادر والمراجع، وهي على النحو التالي:

فأمَّا المقدمة: ذكرت فيها: موضوع البحث وأهميته، وأهدافه، ومشكلته، وحدوده، والدراسات السابقة، ومنهجه، وإجراءاته، وخطته.

وأمَّا مباحثة: فكانت في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مضاعفة أجر الصلاة التي يُستاك لها إلى سبعين ضعفًا.

وهذا المبحث يحتوي على خمسة مطالب:

المطلب الأول: حديثُ عَائِشَةَ رضي الله عنها.

المطلب الثاني: حديث جَابر بن عبد الله رضي الله عنه.

المطلب الثالث: حديث ابن عباس رضي الله عنه.

المطلب الرابع: حديث نافع مولى ابن عمر.

المطلب الخامس: حديث حسان بن عطية.

المبحث الثاني: مضاعفة أجر الصلاة التي يُستاك لها إلى خمسةٍ وسبعين ضعفًا.

المبحث الثالث: مضاعفة أجر الصلاة التي يُستاك لها إلى أربعمائة ضعف.

وأمَّا الخاتمة: فذكرت فيها أبرز النتائج والتوصيات التي توصلت إليها من خلال البحث.

ثبت المصادر والمراجع.

المبحث الأول: مضاعفة أجر الصلاة التي يُستاك لها إلى سبعين ضعفاً.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: حديثُ عَائِشَةَ رضي الله عنها:

عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، **عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «فَضْلُ الصَّلَاةِ بِالسِّوَاكِ عَلَى الصَّلَاةِ بِغَيْرِ سِوَاكٍ سَبْعِينَ ضِعْفًا».**

أخرجه أحمد(١)، ومن طريقه: البزار(٢)، وابن خزيمة(٣)، عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن محمد بن إسحاق، قال: وذكر محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، عن عروة بن الزبير، عن عائشة رضي الله عنها، به.

وأخرجه البزار(٤)، من طريق محمد بن الحسن المزني، وأبو يعلى(٥) من طريق إسحاق بن سليمان الرازي.

كلاهما (محمد، وإسحاق)، عن معاوية بن يحيى، عن الزهري، عن عروة بن الزبير، عن عائشة رضي الله عنها، به بنحوه ولفظ محمد بن الحسن: «رَكْعَتَانِ بِسِوَاكٍ أَفْضَلُ مِنْ سَبْعِينَ رَكْعَةً بِغَيْرِ سِوَاكٍ».

وإسناده ضعيف جدًا؛ لعلتين فيه:

العلة الأولى: أنَّ محمد بن إسحاق دلس هذا الحديث، فرواه عن الزهري، وهو لم يسمعه منه، وإنما أخذه من معاوية بن يحيى الصدفي، فأسقط الصدفي من

---

(١) المسند (٣٦١/٤٣، برقم ٢٦٣٤٠).
(٢) المسند (١٤٥/١٨، برقم ١٠٨).
(٣) مختصر المختصر من المسند الصحيح (٢٥٦/١، كتاب الوضوء، باب فضل السواك وتضعيف فضل الصلاة التي يستاك لها على الصلاة التي لا يستاك لها إن صح الخبر، برقم ١٣٧).
(٤) المسند (١٤٦/١٨، برقم ١٠٩).
(٥) المسند (١٨٢/٨، برقم ٤٧٣٨).

إسناده، ومما يؤكد أنَّ ابن إسحاق تعمد إسقاط الصَّدَفي عِدَّة أمور:

أولاً: تنصيص بعض الأئمة على أنَّ ابن إسحاق سمع هذا الحديث من الصَّدَفي، عن الزُّهري، ثم دلسه بإسقاط الصَّدَفي. قال أبو زرعة: "سمع ابن إسحاق هذا الحديث من معاوية بن يحيى الصَّدَفي، عن الزهري فدلسه، الصَّدَفي ضعيف جدًا"(١). وقال ابن خزيمة - عقب إخراجه-: "أنا استثنيت صحة هذا الخبر؛ لأني خائف أن يكون محمد بن إسحاق لم يسمع من محمد بن مسلم، وإنما دلسه عنه". وقال الدارقطني: "ويقالُ إنَّ محمد بن إسحاق أخذه من معاوية بن يحيى الصَّدَفي؛ لأنَّه كان زميله إلى الري في صحابة المهدي، ومعاوية بن يحيى ضعيف"(٢). وقال البيهقي: "وهذا الحديث أَحَدُ ما يُخاف أنْ يكون من تدليسات محمد بن إسحاق بن يسار، وأنَّه لم يسمعه من الزهري، وقد رواه معاوية بن يحيى الصَّدَفي، عن الزهري، وليس بالقوي"(٣).

وثانيًا: أنَّ ابن إسحاق صَرَّح في رواية الإمام أحمد بعدم سماعه لهذا الحديث من الزهري، فقال: وذَكَرَ محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، وقد قال الإمام أحمد: إذا قال ابن إسحاق: وذَكَرَ، فإنَّه لم يسمعه(٤).

العلة الثانية: أنَّ معاوية بن يحيى الصَّدَفي ضعيف جدًا فيما يرويه عن الزهري خاصة، قال الساجي:"ضعيف الحديث جدًا، وكان اشترى كتابًا للزهري من السوق، فروى عن الزهري"(٥)، وقد تفرد به عن الزهري، فلم يتابعه على روايته هذه أحد، وقد نصَّ على تفرده بهذا الحديث: البزار(٦)، والبيهقي(٧).

والزُّهري من المشهورين بالرواية، وله أصحاب كُثر أتقنوا حديثه؛ فأين هم

(١) إتحاف المهرة (١٨٠/١٧، برقم ٢٢٠٩٥).
(٢) علل الدارقطني (٩٢/١٤).
(٣) السنن الكبير (١٢٨/١، برقم ١٥٩).
(٤) انظر: المسند (٢٥٦/٢٦، برقم ١٦٣٣٧).
(٥) إكمال تهذيب الكمال (٢٧٧/١١).
(٦) المسند (١٤٦/١٨، برقم ١٠٩).
(٧) شعب الإيمان ٢٨٠/٤، برقم ٢٥١٩).

عن هذا الحديث على كثرتهم حتى يتفرد به الصَّدَفي عنه، فلو كان ثابتًا لحدَّث به أثبت أصحاب الزهري؛ كمالك بن أنس، ومعمر بن راشد، وسفيان بن عيينة، ويونس بن يزيد الأيلي، ومحمد بن الوليد الزُّبيدي وغيرهم. قال ابن عدي عن الصَّدَفي: "عامة رواياته فيها نظر"(١)، ووصفه ابن منده بأنَّه: "صاحب مناكير"(٢)، وساق هذا الحديث فيما أُنكر عليه كل من: ابن حبان(٣)، وابن عدي(٤)، والذهبي(٥).

وقد جاء الحديث عن عائشة رضي الله عنها **من طُرُقٍ أخرى غير طريق الصَّدَفي، فقد جاء من طريق أبي الأسود القرشي، وعمرة بنت عبد الرحمن الأنصارية.**

فأمَّا طريق أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن:

فأخرجه الحارث بن أبي أسامة(٦)، والبيهقي(٧)، من طريق محمد بن عمر الواقدى، عن عبد الله بن أبى يحيى الأسلمى، عن أبى الأسود، عن عُروة بن الزُّبير، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم: قال: «رَكْعَتَانِ بَعْدَ السِّوَاكِ أَحَبُّ إِلِيَّ مِنْ سَبْعِينَ رَكْعَةٍ قَبْلَ السِّوَاكِ».

وهذا الطريق إسناده ضعيف جدًا؛ لأجل محمد بن عمر بن واقد الواقدي، فقد تركه كلاً من: الإمام أحمد(٨)، وابن نمير(٩)، والبخاري(١٠)، ومسلم(١١)، وأبو حاتم

(١) الكامل (٦٦٨/٩).
(٢) فتح الباب في الكنى والألقاب (ص٣١٦).
(٣) كتاب المجروحين (٣٨٨/٢).
(٤) الكامل (٦٦٥/٩).
(٥) ميزان الاعتدال (٣٥١/٤).
(٦) كما في بغية الباحث (٢٧٧/١).
(٧) السنن الكبير (١٢٨/١، برقم ١٦٠).
(٨) التاريخ الكبير للبخاري (١٧٨/١).
(٩) المصدر السابق.
(١٠) كتاب الضعفاء (ص١٢٣).
(١١) تهذيب الكمال (٤٥٣/٦).

الرازي[١]، والنسائي[٢]، وابن حجر[٣]. قال الذهبي: "مجمع على تركه"[٤]، وأعلَّ البيهقي هذا الطريق به، فقال عقب إخراجه: "الواقدي لا يحتجُّ به".

وأمَّا طريق عمرة بنت عبد الرحمن:

فأخرجه البيهقي[٥]، من طريق حماد بن قِيرَاط، عن فَرَج بن فَضَالة، عن عُروة بن رُوَيْم، عن عَمْرة، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «صَلَاةُ سِوَاكٍ خَيْرٌ مِنْ سَبْعِينَ صَلَاةً بِغَيْرِ سِوَاكٍ».

وهذا الطريق إسناده ضعيف جدًا؛ لعلتين فيه:

الأولى: حماد بن قِيرَاط النيسابوري. قال ابن حبان: "يقلب الأخبار على الثقات، ويجيء عن الأثبات بالطامات، لا يجوز الاحتجاج به"[٦]. وقال ابن عدي:" عامة ما يرويه فيه نظر"[٧].

والثانية: جهالة حال عباس بن محمد النيسابوري، فقد روى عنه أكثر من اثنين، ولم ينص أحد على توثيقه، وهو متأخر الطبقة.

وأمَّا فرج بن فضالة فهو وإن كان ضعيفًا غير أنَّه إذا حدَّثَ عن الشاميين فليس به بأس، كما قال الإمام أحمد[٨]، وروايته هنا عن عروة بن رُويم وهو شامي.

(١) الجرح والتعديل (٢١/٨).
(٢) الضعفاء والمتروكون (ص٢٤٢).
(٣) تقريب التهذيب (ص٥٢٩).
(٤) المغني في الضعفاء (٦١٩/٢).
(٥) السنن الكبرى (١٢٩/١، برقم ١٦١).
(٦) كتاب المجروحين (٤٧٠/١).
(٧) الكامل (٣٤٢/٣).
(٨) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص٢٦٥).

المطلب الثاني: حديث جَابر رضي اللّه عنه:

عَنْ جَابر رضي الله عنه، **قَالَ: قَالَ رَسُول الله ﷺ: «رَكْعَتَان بِالسِّوَاكِ أَفْضَلُ مِنْ سَبْعِين رَكْعَةٍ بِغَيرِ سِوَاكٍ».**

أخرجه أبو نعيم(١)، عن أحمد بن بندار، عن عبد الله بن محمد بن زكريا، عن جعفر بن أحمد، عن أحمد بن صالح، عن طارق بن عبد الرحمن، عن محمد بن عجلان، عن أبي الزبير، عن جابر رضي الله عنه به.

وإسناده ضعيف جدًا؛ لثلاث علل فيه:

الأولى: جهالة عين جعفر بن أحمد بن أبي الشروب، فقد تفرد بالرواية عنه عبد الله بن محمد الأصبهاني، وجعفر هذا قليل الرواية جدًا، فلم أقف له على غير هذا الحديث، وهو متأخر الطبقة.

والثانية: أنَّ أحمد بن صالح الأُشْمُومي متروك الحديث. قال ابن حبان: "كان ممن يأتي عن الأثبات المعضلات، وعن المجروحين الطَّامَّات، يجب مجانبة ماروى من الأخبار، وترك ما حدَّث من الآثار؛ لتنكبه الطَّريق المستقيم في الرواية، وركوبه أضل السبيل في التحديث، وهذا شيخ لم يكن يكتب عنه أصحاب الحديث، ولا يكاد يوجد حديثه إلا عند أهل خراسان الذين كانوا يكتبون عنه بمكة، لكنى ذكرته ليعرف قُبحَ روايته"(٢). وقال أبو نعيم: "متروك"(٣).

والثالثة: أنَّ أبا الزبير المكي مشهور بالتدليس، ولم يصرح بالسماع من جابر رضي الله عنه(٤).

ومع اجتماع هذه العلل فإنَّ المنذري قال عن حديث جابر رضي الله عنه هذا: إسناده حسن، وهذا من تساهله رحمه الله، ولعلَّه يُعتذر له ما ذكره في مقدمة كتابه أنَّ باب الترغيب مما تساهل فيه أهل العلم في الحكم على الأحاديث.

أقول: شرط ذلك ألا يكون الحديث مما اشتدَّ ضعفه كما هو الحال هنا. قال الحافظ ابن حجر: وإسناده معلول(٥).

---

(١) كما في: الإمام في معرفة أحاديث الأحكام (٣٦٧/١)، والبدر المنير (١٥٩/٣).
(٢) كتاب المجروحين (٢٨٠/١).
(٣) لسان الميزان (٣٩٣/٨).
(٤) تعريف أهل التقديس (ص١٥١).
(٥) انظر: التلخيص الحبير (١٦٨/١).

المطلب الثالث: **حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه**:

عَنْ عبد الله بن عباس رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُول الله ﷺ: «لِأَن أُصَلِّي رَكْعَتَين بِسِوَاكٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُصَلِّي سَبْعِين رَكْعَة بِغَيرِ سِوَاكٍ».

أخرجه أبو نعيم(١)، عن محمد بن حبان، عن أبي بكر بن أبي عاصم، عن محمد بن أبي بكر المقدمي، عن يزيد بن عبد الله، ثنا عبيد الله(٢) بن أبي الجوزاء، أنه سمع سعيد بن جبير، عن ابن عباس به.

حديث منكر؛ لعلتين فيه:

الأولى: ضعف محمد بن حبان الباهلي البصري. ضعفه أبو عبد الله بن منده(٣)، ومحمد بن علي الصوري(٤)، وقال عبد الغني بن سعيد: "يحدث بمناكير"(٥)، ولعلَّ هذا الحديث من مناكيره.

والثانية: جهالة عبيد الله بن أبي الجوزاء، فقد سكت عنه البخاري(٦)، وابن أبي حاتم(٧)، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلاً، ولم أقف على من نصَّ على توثيقه غير ابن حبان ذكره في ثقاته(٨) على قاعدته فيمن لم يُجرح

(١) كما في: الإمام في معرفة أحاديث الأحكام (٣٦٦/١-٣٦٧)، والبدر المنير (١٥٨/٣).
(٢) الذي يظهر - والله أعلم- أنَّه وقع تصحيف في الإسناد، فلم أجد في الرواة من هو مسمى بـــــ عبد الله بن أبي الجوزاء، وإنما المعروف: عبيد الله بن أبي الجوزاء.
(٣) ميزان الاعتدال (٨٢/٤).
(٤) المصدر السابق.
(٥) لسان الميزان (٥٠/٧).
(٦) التاريخ الكبير (٤٩٠/٦).
(٧) الجرح والتعديل (٣١١/٥).
(٨) الثقات (١٤٥/٧).

وروى عنه ثقة.

وسعيد بن جبير من المشهورين بالرواية مع كثرة أصحابه المتقنين لحديثه؛ كعمرو بن دينار، وأيوب السَّخْتِيَانِي، وجعفر بن إياس اليشكري، وحبيب بن أبي ثابت وغيرهم، فلو كان ثابتًا لحدَّث به أصحاب ابن جبير، فانفراد عبيد الله بن أبي الجوزاء برواية هذا الحديث عن ابن جبير من بين سائر أصحابه مع جهالته، دليل على نكارته، وردَّه وعدم قبوله.

وأمَّا قول المنذري(١)، والسخاوي(٢): إسناده جيد، فهو محل نظر، فكيف يكون إسناده جيد، مع علة الضعف، والجهالة، والتفرد عن راوٍ اشتهر بالرواية وكثرة الأصحاب، فالتفرد عنه لا يُحتمل إلا إذا كان من الحفاظ، أو من أهل الاختصاص به، وقد أعله الحافظ ابن حجر، فقال: إسناده معلول(٣).

(١) الترغيب والترهيب (١٦٨/١).
(٢) المقاصد الحسنة (٤١٤/٣).
(٣) انظر: التلخيص الحبير (١٦٨/١).

المطلب الرابع: حديث نافع مولى ابن عمر:

عَنْ نافعٍ مولى ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «صَلاةٌ بِسِوَاكٍ أَفْضَلُ مِنْ سَبْعِينَ صَلاةً بِغَيْرِ سِوَاكٍ».

أخرجه بحشل[1]، عن الحسن بن راشد بن عبد ربه بن راشد، عن راشد بن عبد ربه، عن نافع مولى عبد الله بن عمر.

حديث منكر؛ لثلاث علل فيه:

الأولى: جهالة حال الحسن بن راشد الواسطي، فلم أقف على من نصَّ على توثيقه، وهو قليل الرواية جدًا، ومتأخر الطبقة.

والثانية: جهالة عين راشد بن عبد ربه الواسطي، فقد تفرد بالرواية عنه ابنه، ولم أقف على من نصَّ على توثيقه، وهو قليل الرواية جدًا.

ونافع من المشهورين بالرواية، وله أصحاب كُثر أتقنوا حديثه؛ فأين هم عن هذا الحديث على كثرتهم حتى يتفرد به راشد بن عبد ربه عنه، فلو كان ثابتًا لحدَّث به أثبت أصحاب نافع؛ كأيوب السَّخْتِيَانِي، وعبيد الله بن عمر، ومالك بن أنس، وابن جريج، وعمر بن نافع، وغيرهم، فانفراد راشد بن عبد ربه برواية هذا الحديث عن نافع من بين سائر أصحابه، دليل على نكارته، وردَّه وعدم قبوله.

والثالثة: الإرسال الواقع فيه، فإنَّ نافع مولى ابن عمر تابعي، ولم يدرك النبي ﷺ.

وفي الجملة أحاديث الدراسة لم يصح منها شيئًا، وقد تفاوتت درجات ضعفها بين النكارة والوضع. قال ابن معين: "هذا الحديث لا يصح له إسناد، وهو باطل"[2].

---

(١) تاريخ واسط (ص٢٣٤)، وقد راجعت مخطوطة تاريخ واسط، فإذا هو عن نافع مولى عبد الله بن عمر، لا عن ابن عمر رضي الله عنه كما ظنه بعض الباحثين. انظر مخطوط تاريخ واسط المكتبة التيمورية، (ق٨٥/ب)، والمخطوط منشور على قناة فضيلة الأستاذ الدكتور محمد بن تركي التركي (مخطوطات حديثية)، فجزاك الله خيرًا.

(٢) التلخيص الحبير (١٦٨/١).

المطلب الخامس: حديث حَسَّانَ بْنِ عَطِيَّةَ:

عَنْ حَسَّانَ بْنِ عَطِيَّةَ قَالَ: "الْوُضُوءُ شَطْرُ الْإِيمَانِ، وَالسِّوَاكُ شَطْرُ الْوُضُوءِ، وَلَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، رَكْعَتَانِ يَسْتَاكُ فِيهِمَا الْعَبْدُ أَفْضَلُ مِنْ سَبْعِينَ رَكْعَةً لَا يَسْتَاكُ فِيهَا".

أخرجه ابن أبي شيبة(١)، عن وكيع بن الجراح، عن الأوزاعي، عن حسان بن عطية به.

وأخرجه ابن شاهين(٢)، من طريق محمد بن يوسف الفريابي، عن الأوزاعي، عن حسان بن عطية، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رَكْعَتَانِ بِسِوَاكٍ فِيهِمَا أَفْضَلُ مِنْ سَبْعِينَ رَكْعَةً بِغَيْرِ سِوَاكٍ، وَالسِّوَاكُ شَطْرُ الْوُضُوءِ، وَالْوُضُوءُ شَطْرُ الإِيمَانِ».

ورواه ابن حبان(٣)، عن مسلمة بن علي الخشني، عن الأوزاعي، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبيِّ ﷺ.

وأخرجه ابن عدي(٤)، من طريق مسلمة بن علي الخُشني، عن سعيد بن سِنان الحنفي، عن أبي الزَّاهرية حُدير بن كُريب، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبيِّ ﷺ.

وأخرجه تمام الرازي(٥)، من طريق مسلمة بن علي الخشني، عن معاوية بن يحيى، عن الزهري، عن عروة بن الزبير، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) المصنف (٢/٢٢٠، برقم ١٨١٤).
(٢) الترغيب في فضائل الأعمال (ص٣٩٣، برقم٥١).
(٣) كتاب المجروحين (٢/٤٣٣).
(٤) الكامل في ضعفاء الرجال (٩/٤٧٧).
(٥) فوائد تمام (١/١٠٦، برقم ٢٤٨).

هذا الحديث مداره على الأوزاعي، واختلف عنه في إسناده على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: الأوزاعي، عن حسان بن عطية، مقطوعًا عليه.

ورواه عنه على هذا الوجه: وكيع بن الجراح بن مَليح الرُّؤَاسي، أبو سفيان الكوفي، قال أحمد بن حنبل: "ما رأيت قط مثل وكيع في العلم، والحفظ، والإسناد، والأبواب"(١). قال الذهبي معلقًا:" قلت: يقول هذا أحمد مع تحريه وورعه، وقد شاهد الكبار مثل: هُشيم، وابن عيينة، ويحيى القطان، وأبي يوسف القاضي، وأمثالهم"(٢)، وقال ابن حبان: "وكان حافظًا متقنًا"(٣). وقال الدارقطني: "من الرفعاء الثقات"(٤). وقال الذهبي: "كان من بحور العلم، وأئمة الحفظ"(٥). وقال ابن حجر: "ثقة حافظ"(٦).

الوجه الثاني: الأوزاعي، عن حسان بن عطية، عن النبيِّ ﷺ.

رواه عنه على هذا الوجه: محمد بن يوسف بن واقد الضَّبّي، الفِرْيابي، رمز له الذهبي بـــ (صح)، إشارة إلى أنَّ العمل على توثيقه، وقال: "شيخ البخاري، أحد الأثبات"(٧)، وقال ابن حجر: "من كبار شيوخ البخاري، وثقه الجمهور... اعتمده البخاري؛ لأنَّه انتقى أحاديثه وميزها"(٨).

الوجه الثالث: الأوزاعي، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها.

ورواه عنه على هذا الوجه: مسلمة بن علي بن خلف الخشني، قال ابن عدي:

---

(١) تهذيب الكمال (٤٦٣/٧).
(٢) سير أعلام النبلاء (١٤٧/٩).
(٣) الثقات (٥٦٢/٧).
(٤) السنن (٣١٥/١).
(٥) السير (١٤٢/٩).
(٦) التقريب (ص ٦١١).
(٧) ميزان الاعتدال (٢٩٧/٤).
(٨) هدي الساري (١١٨٦/٢).

"وكل أحاديثه ما ذكرته وما لم أذكره كلها أو عامتها غير محفوظة"[1]، وذكر له هذا الحديث فيما أُنكر عليه. وقال الذهبي: "شامي واهٍ... تركوه"[2]. وقال ابن حجر: "متروك"[3]، **وقد اضطرب في إسناده ومتنه:**

فأمَّا إسناده:

فتارة يرويه على هذا الوجه المتقدم.

وتارة يرويه عن سعيد بن سِنان، عن أبي الزَّاهرية حُدير بن كُريب، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبيِّ ﷺ.

وتارة يرويه عن معاوية بن يحيى، عن الزهري، عن عروة بن الزبير، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبيِّ ﷺ.

وأمَّا متنه:

فتارة يرويه بلفظ: «صَلاةٌ فِي أَثَرِ السِّوَاكِ أَفْضَلُ مِنْ **خَمْسٍ وَسِبْعِينَ** رَكْعَةً بِغَيْرِ سواك».

وتارة يرويه بلفظ: «صَلَاةٌ عَلَى أَثَرَةِ سِوَاكٍ، أَفْضَلُ مِنْ **سَبْعِينَ صَلَاةً** بِغَيْرِ سِوَاكٍ».

وكما هو ظاهر فالمحفوظ عن الأوزاعي هو الأول، وذلك لعدة قرائن:

الأولى: الحفظ والإتقان: فوكيع بن الجراح من الحفظ والإتقان والتثبت بمكان.

والثانية: ترجيح الأئمة، وممن وقفت عليه قول ابن حبان: "إنما هو عن الأوزاعي، عن حسَّان بن عطية، أنَّ النبيَّ ﷺ". وقال ابن القيسراني: "وإنَّما هو عن الأوزاعي، عَنْ حسَّان بن عطيَّة، أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قاله مُرسلٌ، ومَسْلَمَةُ هذا وصَلَهُ،

(١) الكامل (٤٨١/٩).
(٢) الميزان (٣٢٩/٤).
(٣) التقريب (ص٥٦١).

وهو لا شيء في الحديث"[١].

قال الحافظ ابن حجر: "بل معضلاً"[٢]؛ لأنَّ حسان بن عطية من طبقة أتباع التابعين

والثالثة: أنَّ الوجهين الآخرين لا يخلوان من علل:

فالوجه الثاني: ضعيف جدًا؛ لعلتين فيه:

إحداهما: عبد الله بن محمد بن أبي مريم يروي عن الفريابي الأباطيل، والحمل عليه في هذا الوجه. قال ابن عدي: "يحدث عن الفريابي وغيره بالبواطيل... وهو إمَّا أنْ يكون مغفلاً لا يدري ما يخرج من رأسه، أو متعمدًا، فإني رأيت له غير حديث مما لم أذكره أيضًا هنا غير محفوظ"[٣].

وثانيهما: أنَّ حسان بن عطية لم يدرك النبيَّ ﷺ، وقد "ذكره ابن حبان في طبقة أتباع التابعين، فدل على أنه لم يصح عنده سماعه من أحد من الصحابة"[٤]؛ فكيف بسماعه من النبي ﷺ !.

والوجه الثالث: ضعيف جدًا؛ لعلتين فيه:

إحداهما: اضطراب مسلمة بن علي الخشني في إسناده ومتنه.

وثانيهما: أنَّ سعيد بن سنان الحنفي منكر الحديث، وأحاديثه غير محفوظة، وخاصة عن أبي الزاهريَّة كما نصَّ على ذلك ابن عدي[٥]، وهو هنا يروي عن أبي الزاهريَّة، ونصَّ أيضًا أبو نعيم الأصبهاني أنَّه يروي عنه المناكير[٦]. قال ابن

(١) تذكرة الموضوعات (ص٢٠١، برقم ٤٧٩).
(٢) التلخيص الحبير (١٦٧/١).
(٣) الكامل (٧٧/٧).
(٤) تحفة التحصيل في المراسيل (ص٨١).
(٥) انظر: الكامل (٤٥٢/٥).
(٦) انظر: كتاب الضعفاء (ص٨٤).

معين: "أحاديثه بواطيل"[١]. وقال الجوزجاني: "أحاديثه موضوعة"[٢]. وقال الدارقطني: "يضع الحديث" [٣]. وقال عنه: البخاري[٤] ومسلم[٥]، وأبو حاتم الرازي[٦]، وابن حبان[٧]:" منكر الحديث".

والحديث من وجهه المحفوظ إسناده صحيح إلى حسان بن عطية؛ لكن ليس له حكم الرفع، وليس بحجة؛ لأنَّ حسان من طبقة أتباع التابعين

(١) انظر: أحوال الرجال (ص٢٨٩).
(٢) المصدر السابق (ص٢٨٩).
(٣) سؤالات السلمي للدارقطني (ص١٨١).
(٤) التاريخ الكبير (٤٦٧/٤).
(٥) الكنى والأسماء (١٥٦/٢).
(٦) الجرح والتعديل (٢٨/٤).
(٧) كتاب المجروحين (٥٩٦/١).

المبحث الثاني: مضاعفة أجر الصلاة التي يُستاك لها إلى خمسةٍ وسبعين ضعفاً.

وفيه حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَر رضي الله عنه، **قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلاةٌ بِسِوَاكٍ أَفْضَلُ مِنْ خَمْسٍ وسَبْعِينَ صَلاةً بِغَيْرِ سِوَاكٍ».**

أخرجه أبو نعيم(١)، عن محمد بن وهب بن مسلم الدمشقي، عن عمر بن الدَّرَفْس، عن سعيد بن سنان، عن أبي الزاهرية، عن كثير بن مُرة، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه به.

حديث منكر؛ لعلتين فيه:

الأولى: محمد بن وهب بن مسلم الدمشقي منكر الحديث، وقد أورد له ابن عدي حديثًا وقال: هذا إسناد باطل منكر... وقال: وله غير حديث مُنكر(٢). وقال ابن عساكر: "ذاهب الحديث"(٣)، وذكره الذهبي في الديوان(٤) مقتصرًا على قول ابن عدي، ونقل الناقد حكمًا لناقد قبله وسكوته عليه، الذي يظهر منه أنَّه يقول به ويعتمده.

والثانية: أنَّ سعيد بن سنان الحنفي منكر الحديث، وأحاديثه غير محفوظة،

(١) الإمام في معرفة أحاديث الأحكام (٣٦٦/١).
(٢) انظر: الكامل (٣٨٠/٩).
(٣) لسان الميزان (٥٧٢/٧).
(٤) ديوان الضعفاء والمتروكين (٣٢٧/٢).

وخاصة عن أبي الزاهريَّة كما نصَّ على ذلك ابن عدي[١]، وهو هنا يروي عن أبي الزاهريَّة، ونصَّ أيضًا أبو نعيم الأصبهاني أنَّه يروي عنه المناكير[٢]. قال ابن معين: "أحاديثه بواطيل"[٣].

وقال الجوزجاني: "أحاديثه موضوعة"[٤]. وقال الدارقطني: "يضع الحديث" [٥]. وقال عنه: البخاري[٦] ومسلم[٧]، وأبو حاتم الرازي[٨]، وابن حبان[٩]:" منكر الحديث"، وقد أعل الحافظ ابن حجر إسناد الحديث فقال: وإسناده معلول[١٠].

(١) انظر: الكامل (٤٥٢/٥).
(٢) انظر: كتاب الضعفاء (ص٨٤).
(٣) انظر: أحوال الرجال (ص٢٨٩).
(٤) المصدر السابق (ص٢٨٩).
(٥) سؤالات السلمي للدارقطني (ص١٨١).
(٦) التاريخ الكبير (٤٦٧/٤).
(٧) الكنى والأسماء (١٥٦/٢).
(٨) الجرح والتعديل (٢٨/٤).
(٩) كتاب المجروحين (٥٩٦/١).
(١٠) انظر: التلخيص الحبير (١٦٨/١).

المبحث الثالث: مضاعفة أجر الصلاة التي يُستاك لها إلى أربعمائة ضعف.

وفيه حديث أنس بن مَالك ﷺ أنَّ النَّبِي ﷺ قَالَ : «صَلاةٌ بِسِوَاكٍ تَعْدِلُ أَرْبَعمِائَة صَلَاة بِغَيرِ سِوَاكٍ، وخَرَجَ أَهْلُهَا مِنَ الذُّنُوبِ كَمَا تَخْرُجُ الشَّعْرَةُ مِنَ الْعَجِينِ، وإِنْ خَرَجَ الدَّجَّالُ فَلَيسَ لَهُ عَلَيهِمْ سَبِيلٌ».

أخرجه ابن الحطاب الرازي[1]، من طريق أبي القاسم موسى بن محمد السمسار، عن أبي عمرو أحمد بن الفضل النفري، عن عمار بن يزيد القرشي، عن موسى بن هلال العبدي، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، به.

حديث موضوع؛ لثلاث علل فيه:

الأولى: ضعف موسى بن محمد السمسار. قال ابن الفراء: "تكلموا فيه"[2].

والثانية: جهالة عمار بن يزيد قال الدارقطني: "مجهول"[3]

والثالثة: أنَّ موسى بن هلال العبدي كان يضع الحديث عن أنس رضي الله عنه، وقد تفرد به عنه من بين سائر أصحاب أنس رضي الله عنه. قال ابن حبان: "شيخ كان يزعم أنَّه سمع من أنس بن مالك... روى عن أنس بن مالك أشياء موضوعة، كان يضعها، أو وضعت له"[4]. وقال البَرْقانِيّ: قلت للدارقطنِيّ: موسى بن هلال الطويل، عن أنس، قال: "متروك"[5]، وموسى هذا هو ممن لا يتابع على حديثه. قال العقيلي: "لا

(١) السداسيات المخرجة من سماعات أبي عبد الله الرازي (ق٨/ب).
(٢) تاريخ مدينة السلام (٦٩/١٥).
(٣) سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني (ص١١٤).
(٤) كتاب المجروحين (٢٧٤/٢).
(٥) سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني (ص١٣٦).

يصح حديثه، ولا يتابع عليه"[1]، وقد ذكره ابن الجوزي[2]، والذهبي[3] في الضعفاء، وجهله أبو حاتم الرازي[4].

وأنس رضي الله عنه من المشهورين بالرواية، وهو مُكْثر، وله أصحاب كُثر أتقنوا حديثه، من مثل: ابن شهاب الزهري، وقتادة بن دِعامة، وثابت البُناني، وحُميد الطويل، وعبد العزيز بن صهيب وغيرهم، فلو كان ثابتًا لحدَّث به الثقات من أصحاب أنس رضي الله عنه.

(١) كتاب الضعفاء (٥/٥٦٥).
(٢) الضعفاء والمتروكون (٢/١٥١).
(٣) ديوان الضعفاء والمتروكين (٢/٣٨١).
(٤) الجرح والتعديل (٨/١٦٦).

الخاتمة

في خاتمة هذا البحث، والذي أحمد الله ﷻ على أنْ أعان على إتمامه، وأسأله أن يرزقني فيه الإخلاص والسداد، وأنْ يضع له القبول، أسجل ما بدا لي من نتائج في النقاط التالية:

١- بلغ عدد أحاديث الدراسة سبعة أحاديث، وقد تعددت روايات مضاعفة الأجر في الصلاة التي يُستاك لها ما بين: سبعين ضعفًا، وخمسة وسبعين ضعفًا، وأربعمائة ضعف.

٢- من حَسَّنَ رواية سبعين ضعفًا؛ كالمنذري، والسخاوي وغيرهما، فيعتذر لهم بأمرين:

أحدهما: أنَّه ربما لم يثبت عندهم جرح رواته، وإنْ ثبت الجرح فلعلَّهم يرون أنَّ تعدد مخارج الحديث، وكثرة طرقه تَشُدُّهُ، ويقوي بعضها بعضًا.

وثانيهما: أنَّ أحاديث الترغيب في فضائل الأعمال مما تساهل فيه أهل العلم في أحكامهم على الأحاديث، وأنَّ أحاديث الباب لم يشتد ضعفها عندهم.

٣- أنَّ أحاديث الدراسة لم يصح منها حديث، وأنَّ أسانيدها دائرة بين النَّكارة والوضع، وقد قال يحيى بن معين إمام الصنعة، وسيد الحفاظ: "هذا الحديث لا يصح له إسناد، وهو باطل".

وعليه فشرط التساهل في أحاديث الترغيب في فضائل الأعمال ألا يكون الضعف شديدًا كما هو الحال هنا في أحاديث الدراسة.

٤- كثرة مخارج الحديث، وتعدد طرقه ليست شرطًا في تقوية الحديث؛ بل قد لا يزيد الحديث كثرة طرقه إلا ضعفًا.

٥- صحَّ رواية السبعين إسنادًا من قول حسان بن عطية؛ إلا أنَّ قوله غير مُحتجٌّ به، وليس له حكم الرفع؛ إذ هو من طبقة أتباع التابعين.

التوصيات:

١- أُوصي الباحثين بالاهتمام بدراسة الأحاديث المشتهرة على ألسنة بعض القصاص والوعاظ، أو التي تُثار عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والكشف عن علتها؛ حتى يُعبد الله على وفق مراده، ولما يترتب على ذلك من انتشار للأحاديث الصحيحة، واندثار الأحاديث الضعيفة على اختلاف درجاتها.

٢- أُوصي الباحثين بالاهتمام بالمصنفات التي صنفت في الأحاديث المشتهرة على الألسنة بإعادة تخريج أحاديثها، ودراستها دراسة نقدية، ووضعها تحت مجهر الميزان الحديثي، وخاصة مع انتشار الأحاديث الواهية والضعيفة، وكثير من الأحاديث قد تضمنتها تلك المصنفات.

ثبت المصادر والمراجع

١. إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، لابن حجر: أحمد بن علي العسقلاني، (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: د. زهير بن ناصر الناصر، وآخرين، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالتعاون مع مركز خدمة السنة والسيرة النبوية -المدينة النبوية-، ط١ (١٤١٥هـ).
٢. أحوال الرجال، للجوزجاني: إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي، (ت٢٥٩هـ)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البَستوي، الناشر: حديث اكادمي - فيصل آباد- باكستان.
٣. المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين، لأبي يعلى: تحقيق: عبد الكريم بن محمد اللاحم، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض-، ط١، (١٤٠٥هـ).
٤. أعلام النبوة، للماوردي: علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، (ت ٤٥٠هـ)، الناشر: دار ومكتبة الهلال - بيروت-، ط١، (١٤٠٩هـ).
٥. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للبكجري: مُغلطاي بن قليج بن عبد الله، (ت٧٦٢هـ)، تحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد - أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط١، (١٤٢٢ هـ).
٦. الإمام في معرفة أحاديث الأحكام، لابن دقيق العيد: محمد بن علي بن وهب، (٧٠٢هـ)، تحقيق: د. سعد بن عبد الله آل حميد، الناشر: دار المحقق - الرياض-، ط١، (١٤٢٠هـ).
٧. البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير، لابن الملقن: عمر بن علي الأنصاري، (ت٨٠٤هـ)، تحقيق: جمع من الباحثين، الناشر: دار العاصمة - الرياض-، ط١، (١٤٣٠هـ).

٨. بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث بن أبي أسامة، المنتقي: نور الدين علي بن سليمان الهيتمي، الناشر: مركز خدمة السنة والسيرة النبوية - المدينة المنورة-، ط١، (١٤١٣هـ).
٩. التاريخ الكبير، للبخاري: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد بن صالح الدباسي، الناشر: الناشر المتميز - الرياض-، ط١، (١٤٤٠هـ).
١٠. تاريخ مدينة السلام، للخطيب البغدادي: أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد، (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت-، ط١ (١٤٢٢هـ).
١١. تاريخ واسط، لبَحْشَل: أسلم بن سهل الرزّاز الواسطي، (ت ٢٩٢هـ)، تحقيق: كوركيس عواد، الناشر: عالم الكتب - بيروت-، ط١، (١٤٠٦ هـ).
١٢. تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، للعراقي: أحمد بن عبد الرحيم الكردي، الرازياني، (ت ٨٢٦هـ) ، تحقيق: رفعت فوزي، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة-، ط١، (١٤٢٠هـ).
١٣. تذكرة الموضوعات، لابن القيسراني: محمد بن طاهر بن علي المقدسي، (ت ٥٠٧هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع - الرياض- ط١، (١٤١٥هـ).
١٤. الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك، لابن شاهين: عمر بن أحمد بن عثمان، (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: صالح أحمد الوعيل، الناشر: دار ابن الجوزي - الدمام-، ط١، (١٤١٥هـ).
١٥. الترغيب والترهيب، للمنذري: عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، (ت٦٥٦هـ)، ضبط أحاديثه وعلق عليه: مصطفى محمد عمارة، الناشر: مكتبة مصطفى البابي الحلبي - مصر-، ط٣، (١٣٨٨هـ).

١٦. تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لابن حجر: أحمد بن علي العسقلاني، (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: د. أحمد بن علي المباركي، الناشر: مطابع الحميضي، ط٣، (١٤٢٢هـ).
١٧. تقريب التهذيب، لابن حجر: أحمد بن علي العسقلاني، (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: دار اليسر بالمدينة، ودار قرطبة - بيروت- ، ط٢ (١٤٣٠هـ).
١٨. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر: يوسف بن عبد الله بن محمد النمري القرطبي، (ت ٤٦٣هـ) ، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبدالكبير البكري وآخرين، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب-، ط١ (١٣٨٧ هـ).
١٩. التمييز في تلخيص تخريج أحاديث شرح الوجيز - المشهور بـــ التلخيص الحبير-، لابن حجر: أحمد بن علي العسقلاني، (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد الثاني بن عمر بن موسى، الناشر: دار أضواء السلف - الرياض-، ط١، (١٤٢٨هـ).
٢٠. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، (ت ٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت-، ط٢ (١٤٣١هـ).
٢١. الثقات، لابن حبان: محمد بن حبان البُستي، (ت ٣٥٤هـ)، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن - الهند-، ط١ (١٣٩٣ هـ).
٢٢. الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم: عبد الرحمن بن محمد بن إدريس ، الرازي (ت ٣٢٧هـ)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن- الهند، مصورة دار الكتب العلمية- بيروت-، ط١، (١٢٧١ هـ).

٢٣. ديوان الضعفاء والمتروكين، للذهبي: محمد بن أحمد بن قَايْماز (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد سيد الأزهري، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت-، ط١، (١٤٣٨هـ).
٢٤. سنن الدارقطني، للدارقطني: علي بن عمر بن أحمد البغدادي، (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرين، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت-، ط١، (١٤٢٤ هـ).
٢٥. السنن الكبير، للبيهقي: أحمد بن الحسين الخُسْرَوْجِردي الخراساني، (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: إسلام منصور عبد الحميد، الناشر: دار الحديث - القاهرة-، ط١ (١٤٢٩هـ).
٢٦. سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني، للبرقاني: أحمد بن محمد بن أحمد، (ت ٤٢٥هـ)، تحقيق: محمد بن علي الأزهري، الناشر: الفاروق الحديثية - القاهرة-، ط١، (١٤٢٧هـ).
٢٧. سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل، لأبي داود: سليمان بن الأشعث السجستاني، (ت ٢٧٥هـ) ، تحقيق: د. زياد محمد منصور، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة-، ط١ (١٤١٤هـ).
٢٨. سؤالات السلمي للدارقطني، للسلمي: محمد بن الحسين النيسابوري، (ت٤١٢هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد و د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الناشر: الجريسي - الرياض-، ط١، (١٤٢٧هـ).
٢٩. سير أعلام النبلاء، للذهبي: محمد بن أحمد بن قَايْماز (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت-، ط٢، (١٤٠٥ هـ).
٣٠. شعب الإيمان، للبيهقي: أحمد بن الحسين الخُسْرَوْجِردي الخراساني، (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: مختار أحمد الندوي، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض-، ط١ (١٤٢٣هـ).

٣١. الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي: عبد الرحمن بن علي بن محمد، (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الله القاضي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت-، ط١، (١٤٠٦هـ).
٣٢. الضعفاء والمتروكون، للنسائي: أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق: وليد متولي محمد، الناشر: الفاروق الحديثة - القاهرة-، ط١ (١٤٣١هـ).
٣٣. العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني: علي بن عمر البغدادي (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: د: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الناشر: دار طيبة - الرياض-، ط١ (١٤٠٥ هـ).
٣٤. فتح الباب في الكنى والألقاب، لابن منده: محمد بن إسحاق الأصبهاني، (ت٣٩٥هـ)، الناشر: مكتبة الكوثر - الرياض- ط١، (١٤١٧هـ).
٣٥. الفوائد، للرازي: تمام بن محمد بن عبد الله الدمشقي (ت ٤١٤هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض-، ط١، (١٤١٢هـ).
٣٦. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ، تحقيق: محمد عوامة، وأحمد محمد نمر الخطيب، الناشر: دار المنهاج - جدة-، ودار اليسر - المدينة المنورة-، ط٢، (١٤٣٠هـ).
٣٧. الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي: عبد الله بن عدي الجُرجاني (ت ٣٦٥هـ) ، تحقيق: مازن محمد السرساوي، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض-، ط٣ (١٤٣٩هـ).
٣٨. كتاب الضعفاء، لأبي نعيم: أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني، (ت٤٣٠هـ)، تحقيق: د. فاروق حمادة، الناشر: دار القلم - دمشق-، ط١، (١٤٣١هـ).

٣٩. كتاب الضعفاء، للبخاري: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، الناشر: مكتبة ابن عباس - القاهرة-، ط١، (١٤٢٦هـ).
٤٠. كتاب الضعفاء، للعقيلي: محمد بن عمرو بن موسى، (ت٣٢٣هـ)، اعتنى به: د. مازن بن محمد السرساوي، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض-، ط١، (١٤٣٧هـ).
٤١. كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لابن حبان: محمد بن حبان التميمي، البُستي، (ت٣٥٤هـ)، تحقيق: محمد بن إنسان فرحات، الناشر: شركة دار اللؤلوة، - بيروت-، ط١، (١٤٣٩هـ).
٤٢. الكنى والأسماء، لمسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، (ت ٢٦١هـ) ، تحقيق: ياسر بن ممدوح الإسماعيلي، الناشر: الفاروق الحديثة - القاهرة-، ط١ (١٤٣٢هـ).
٤٣. لسان الميزان، لابن حجر: أحمد بن علي العسقلاني، (ت٨٥٢هـ)، اعتنى به: عبدالفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت-، ط١، (١٤٢٣هـ).
٤٤. مجموع الفتاوى، لابن تيمية: أحمد بن عبد الحليم الحراني (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: أنور الباز - عامر الجزار، الناشر: دار الوفاء - القاهرة-، ط٣، (١٤٢٦هـ).
٤٥. مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبيّ ﷺ، لابن خزيمة: محمد بن إسحاق النيسابوري، (ت ٣١١هـ)، تحقيق: د. ماهر ياسين الفحل، الناشر: دار الميمان - الرياض-، ط١ (١٤٣٠هـ).
٤٦. مسند أبي يعلى، لأبي يعلى: أحمد بن علي بن المثُنى الموصلي، (ت ٣٠٧هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق- ، ط١، (١٤٠٤هـ).
٤٧. مسند الإمام أحمد بن حنبل، لابن حنبل: أحمد بن محمد الشيباني، (ت٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرون، الناشر:

مؤسسة الرسالة - بيروت-، ط١، (١٤٢١ هـ).
٤٨. مسند البزار، للبزار: أحمد بن عمرو العتكي، (ت ٢٩٢هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وآخرون، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة-، ط١، (١٤٣٠هـ).
٤٩. المصنف، لابن أبي شيبة: عبد الله بن محمد العبسي، (ت ٢٣٥هـ) ، تحقيق: محمد عوَّامة، الناشر: دار قرطبة - بيروت-، ط١، (١٤٢٧هـ).
٥٠. المغني في الضعفاء، للذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان، (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، الناشر: دار إحياء التراث الإسلامي، قطر.
٥١. المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، للسخاوي: شمس الدين محمد ابن عبد الرحمن، (ت٩٠٢هـ)، تحقيق: إحسان الله بن عبد الوهاب البدخشي، الناشر: دار الميمنة- دمشق-، ط١، (١٤٣٩هـ).
٥٢. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد رضوان عرقسوسي وآخرين، الناشر: الرسالة العالمية – دمشق-، ط١، (١٤٣٠هـ).
٥٣. هدي الساري، لابن حجر: أحمد بن علي العسقلاني، (٨٥٢هـ)، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة - الرياض-، ط١، (١٤٢٧هـ).

المخطوطات:

١- السداسيات المخرجة من سماعات أبي عبد الله الرازي المعروف بابن الحطاب: محمد بن أحمد بن إبراهيم الرازي، (ت٥٢٥هـ)، رقم حفظ المخطوط: (٤٧٠٧ ف١١)، وهو من ضمن مخطوطات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
٢- تاريخ واسط المكتبة التيمورية، (ق٨٥/ب)، والمخطوط منشور على قناة فضيلة الأستاذ الدكتور محمد بن تركي التركي (مخطوطات حديثية)، فجزاك الله خيرًا.

فهرس الموضوعات

ملخص البحث:..... ٢
مقدمة..... ٤
أهداف البحث:..... ٤
مُشكلة البحث:..... ٥
حدود البحث:..... ٥
الدراسات السابقة:..... ٥
منهج البحث:..... ٧
إجراءات البحث:..... ٧
خطة البحث:..... ٨
المبحث الأول: مضاعفة أجر الصلاة التي يُستاك لها إلى سبعين ضعفًا.... ٩
المطلب الأول: حديثُ عَائِشَةَ رضي الله عنها:..... ٩
المطلب الثاني: حديث جَابر رضي الله عنه:..... ١٣
المطلب الثالث: حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه:..... ١٤
المطلب الرابع: حديث نافع مولى ابن عمر:..... ١٦
المبحث الثاني: مضاعفة أجر الصلاة التي يُستاك لها إلى خمسةٍ وسبعين ضعفًا..... ٢٢
المبحث الثالث: مضاعفة أجر الصلاة التي يُستاك لها إلى أربعمائة ضعف..... ٢٤
الخاتمة..... ٢٦
ثبت المصادر والمراجع..... ٢٨
فهرس الموضوعات..... ٣٥